

Distr.: General
8 January 2004

Original: Arabic

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
بنود جدول الأعمال ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و ٩٣ و ١٥٦
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه البيان الختامي وإعلان الكويت اللذين اعتمدتهما الدورة الرابعة
والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في دولة الكويت
يومي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ جابر
الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ و ٩٣ و ١٥٦ ومن وثائق مجلس الأمن.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(توقيع) منصور عباد العتيبي
القائم بالأعمال المؤقت



إعلان الكويت

الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وانطلاقاً من الأهداف والمبادئ والغايات السامية للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والروابط المشتركة لشعوبها، وإدراكاً منه لأهمية وخطورة المرحلة الحالية التي تمر بها منطقتنا الخليجية والعربية وما تعيشه من متغيرات سياسية متسارعة وما تمثله من تحديات كبيرة، واستكمالاً للبيانات والإعلانات والقرارات الصادرة عن الاجتماعات السابقة للمجلس الأعلى، فقد استعرض المجلس في دورته الرابعة والعشرين التي عقدت في دولة الكويت بتاريخ ٢٧، ٢٨ شوال ١٤٢٤ هـ الموافق ٢١، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ م، مسيرة عمل المجلس في مختلف القطاعات المختلفة وبحث بتحليل معمق كافة القضايا والمواضيع التي تهم دول المجلس وشعوبه وفي ضوء ما تشهده المنطقة العربية والساحة الدولية من تطورات.

وإذ يعبر المجلس الأعلى عن تقديره للخطوات التنفيذية التي اتخذتها الدول الأعضاء انسجاماً مع قرارات المجلس الأعلى الهادفة إلى تعزيز ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وصولاً إلى التكامل الاقتصادي بينها فإن المجلس الأعلى يؤكد على ما يلي:

أولاً: أهمية اتخاذ القرارات اللازمة والخطوات العملية للبدء بتنفيذ أهداف استراتيجية التنمية الشاملة التي سبق إقرارها في الدورة التاسعة عشر للمجلس الأعلى في أبو ظبي. ولعل بدء العمل بعملية إصلاح النظم التعليمية وتوحيدها في الدول الأعضاء وحسب ما جاء في الوثيقة المقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية يكون في مقدمة المشروعات والبرامج الاستراتيجية لمجلس التعاون التي تعزز مسيرته وتحقق مصالح وأهداف دولة ومواطنيها. ولا شك أن التعليم المتطور والذي يواكب النهضة التقنية والعلمية يعتبر ركيزة أساسية في تأهيل المواطن الخليجي علمياً وتقنيا للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في الدول الأعضاء.

ثانياً: أن المجلس الأعلى وهو يؤكد على أهمية الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الخليج ويعتبر ذلك شرطاً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات وبما يخدم مصالح الدول والشعوب، يدعم كل الجهود الدبلوماسية والسياسية الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق وتوفير للشعب العراقي الشقيق ما يصبو إليه من أمن واستقرار وازدهار

وتجعل من العراق عضوا إيجابيا في المجتمع الدولي ويبيّن علاقاته مع دول الجوار على قواعد القانون الدولي وتنفيذ الالتزامات الدولية.

ثالثا: إن المجلس الأعلى يعرب عن إدانته واستنكاره ورفضه للعمليات الإرهابية والتي يذهب ضحيتها الأبرياء وتروّع الآمنين وتدمر المنشآت والمؤسسات المدنية، يؤكد مجددا على أن القائمين بهذه الأعمال الإرهابية والتخريبية التي تتنافى مع الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السامية إنما يقومون بأعمال غير أخلاقية ولا إنسانية يهدفون من ورائها إلى تدمير المجتمع وتقويض ركائزه السياسية والاجتماعية وتحقيق مطامعهم وأهدافهم غير المشروعة.

وفي هذا الصدد يعبر المجلس الأعلى عن تأييده لكل الإجراءات الهادفة إلى محاربة الإرهاب بكل أشكاله والمخدرات وآفة غسيل الأموال ويؤكد حرص مجلس التعاون ودوله على اتخاذ كافة الوسائل للمحافظة على الأمن والطمأنينة والاستقرار لحفظ حياة المواطنين وممتلكاتهم والدفاع عن منجزاتهم تجسيدا لمبدأ الأمن الجماعي لدول المجلس.

رابعا: أن التعامل المتكافئ لمجلس التعاون مع القوى والتكتلات السياسية والاقتصادية المؤثرة إقليميا ودوليا يحتم عليه التفاعل مع الأحداث والتطورات المتسارعة والمتتالية التي تجري في الساحة العربية والإقليمية والدولية واتخاذ المبادرات المناسبة للمساهمة بفاعلية لتعزيز دوره في بلورة واتجاه مسيرة الأحداث من خلال موقف خليجي واضح ومحدد.

خامسا: أن هناك حاجة ملحة لتفعيل آليات عمل مجلس التعاون ولجانه وهيئاته المختلفة وبما يحقق له الارتقاء بأدائه وسرعة تنفيذ قراراته وتوصياته.

والله ولي التوفيق.

البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الكويت - دولة الكويت

٢٨ شوال ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ م

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، عقد المجلس الأعلى دورته الرابعة والعشرين، في مدينة الكويت - بدولة الكويت، يومي الأحد والاثنين ٢٧ - ٢٨ شوال ١٤٢٤ هـ الموافق ٢١ - ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ م، برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

في سلطنة عمان

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

وشارك في الاجتماع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون

لدول الخليج العربية.

عبر المجلس عن تهانیه وتمنياته الخالصة بنجاح العملية الجراحية التي أجريت مؤخراً لحضرة صاحب السمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وعودته إلى أرض الوطني سالماً معافى، ومواصلة عطائه لشعب دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيق والمساهمة في تعزيز مسيرة التعاون المباركة مع إخوانه قادة دول المجلس.

وأعرب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون عن تقديرهم لأخيهم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لإدارته الدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بحكمة واقتدار، ودوره الفعال في التوصل إلى قرارات إيجابية أسهمت في تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية، أثناء ترؤس سموه منظمة المؤتمر الإسلامي.

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق من إنجازات في مسيرة التعاون المشترك، منذ الدورة الماضية للمجلس الأعلى، في كافة المجالات، وأجرى تقييما شاملا لمستجدات القضايا السياسية والأمنية، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، في ضوء أحداث مرحلة جديدة تمر بها منطقة الخليج والعالم.

وحرصا من قادة دول مجلس التعاون على تعزيز مسيرة التعاون المشترك في مختلف المجالات، استعرض المجلس الأعلى تقارير المتابعة والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري.

وفي المجال الاقتصادي، بحث المجلس الأعلى مسيرة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون، وأجرى تقييما لما أنجز من خطوات من خلال ما رفع إليه بهذا الشأن من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة.

واطلع على تقرير عن سير الاتحاد الجمركي الذي بدأ تطبيقه والعمل به من بداية عام ٢٠٠٣ م، وما تم اتخاذه في إطار المجلس من إجراءات لتذليل ما اعترضه من صعوبات، وأكد على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل انسياب حركة السلع وإزالة أية معوقات تحد من ذلك، ولهذا الغرض وافق المجلس الأعلى على إقامة مركز المعلومات الجمركي بمقر الأمانة العامة، الذي يربط إدارات الجمارك بدول المجلس آليا، ويسهل تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي في هذا المجال.

واستعرض المجلس الأعلى التقرير المرفوع عن السوق الخليجية المشتركة حول ما اتخذ من خطوات لتنفيذ البرنامج الذي أقره في دورته الماضية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة، في موعد أقصاه نهاية ٢٠٠٧ م. وأكد على أن تقوم اللجان المختصة باستكمال الإجراءات الخاصة لقيام السوق المشتركة وفق ذلك البرنامج، مؤكدا على تطبيق المساواة الكاملة في معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة نفسها، وإزالة أية قيود قد تعيق تحقيق هذه المساواة.

واطلع على التقرير الخاص للبرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، في موعد أقصاه بداية ٢٠١٠ م، والمقرر من المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين، وأحيط علما بالإجراءات المتخذة من وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد

والبنوك المركزية بشأن معايير تقارب الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي، والجدول الزمني لتنفيذ البرنامج.

ودعما لخطوات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، واستجابة لمتطلبات الاتحاد الجمركي، وتحقيقاً لأهداف النظام الأساسي للمجلس والاتفاقية الاقتصادية، اعتمد المجلس الأعلى النظام "القانون" الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية، والعمل به بصفة إلزامية اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٤ م. كما عمد النظام الأساسي لهيئة التقييس لدول المجلس، والذي سيتم بموجبه إنشاء هيئة خليجية جديدة للتقييس، مقرها مدينة الرياض، هدفها مواكبة ما يتطلبه قيام الاتحاد الجمركي من توحيد للمواصفات والمقاييس بالدول الأعضاء، وضمان سلامة وجودة السلع التي تدخل إلى أسواق دول المجلس، لما فيه صالح مواطنيها وتحقيق التنسيق المستمر بين أجهزة التقييس القائمة في كل منها.

وفي مجال التعاون الكهربائي والمائي، وبهدف الاستخدام الأمثل لموارد المياه والكهرباء، أكد المجلس على الالتزام بتطبيق المواصفات الكهربائية والمائية، التي يتفق عليها في إطار مجلس التعاون.

وحرصاً من المجلس الأعلى على أهمية ربط دول المجلس بمختلف وسائل المواصلات التي تخدم تنقل المواطنين وتعزيز تواصلهم وزيادة حركة النقل التجاري وانسيابها بين دول المجلس، كلف المجلس الأعلى لجنة وزراء النقل والمواصلات بإعداد دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء خطوط سكك حديدية تربط دول المجلس.

وفي مجال النفط أكد المجلس الأعلى حرصه على استقرار أسواق النفط العالمية والعمل على موازنة العرض والطلب بما يحقق أسعاراً مناسبة للنفط الخام، لما فيه مصلحة المنتجين والمستهلكين، ويكفل دعم خطط التنمية لدول المجلس. وانطلاقاً من الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع الدولي، أكد المجلس الأعلى على العمل بتأمين الإمدادات النفطية لمواجهة أية ظروف طارئة تؤثر سلباً على استقرار أسواق النفط ونمو الاقتصاد العالمي، في إطار منظمة أوبك وبالتعاون مع الدول المنتجة خارج أوبك.

وفيما يتعلق بتفعيل التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، استعرض المجلس تقرير الأمانة العامة المرفوع بهذا الشأن، وأكد مجدداً قراره للمضي قدماً لتعزيز التعاون بينهما وتقوية علاقات مجلس التعاون مع الجمهورية اليمنية لما فيه خير شعوبهما.

واطلع المجلس الأعلى على آخر التطورات بشأن العلاقات الاقتصادية لدول مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، وأخذ علماً بسير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين، وأصدر تفويضه

للمجلس الوزاري بالتوقيع على ما سيتم التوصل إليه من اتفاقيات بين المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

وتأسيسا على القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى بشأن التعليم، وخاصة ما ورد في وثيقة الآراء لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وإدراكا لأهميتها في التطوير الشامل للتعليم، تابع المجلس الأعلى مسيرة العمل في مجال تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام وكذلك مرثيات الهيئة الاستشارية بشأن التعليم والبحث العلمي والدراسة التي أعدها فريق الخبراء، تنفيذا لقرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين، بشأن التوجهات الخاصة بالتعليم، ووجه بتبني المقترحات الواردة في الدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة والخطوات التنفيذية لتحقيقها.

كما تابع المجلس الأعلى الجهود المشتركة، التي تقوم بها الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ القرارات الصادرة في مجال توظيف القوى العاملة المواطنة، وتسهيل انتقالها بين دول المجلس. وأكد المجلس على أهمية تعزيز فرص عمل المواطنين وتسهيل تنقلهم، بما في ذلك مد مظلة الحماية التأمينية، والمساواة في التوظيف في القطاعين العام والخاص.

وفي مجال التعاون القانوني، اعتمد المجلس الأعلى الوثائق التالية:

مشروع وثيقة الدوحة للنظام (للقانون) الموحد لأعمال مكتب العدل لدول مجلس التعاون، ومشروع النموذج الاسترشادي لاتفاقيات التعاون القانوني والقضائي، ومشروع وثيقة أبو ظبي للنظام (للقانون) الموحد للتوثيق والمصالحة لدول مجلس التعاون.

وتعبيرا عن التزام دول المجلس بأهداف الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين، ودعم الجهود الدولية المتواصلة في مكافحة الإرهاب، أكد المجلس الأعلى على توصيات وزارات الخارجية والداخلية والعدل، بانضمام دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي.

وفي مجال التعاون والتنسيق العسكري، اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع، والاجتماع الثاني لمجلس الدفاع المشترك، وصادق عليها. وعبر عن ارتياحه عن سير التعاون العسكري في مجالاته المختلفة وعن ما تم من خطوات وإنجازات في هذا الشأن.

وفي مجال التعاون والتنسيق الأمني اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية، وصادق عليها.

وحرصاً من المجلس الأعلى على تعزيز التعاون والتنسيق الأمني المشترك لمكافحة الإرهاب، بارك إبرام اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب، وفوض أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية للتوقيع عليها بصيغتها النهائية.

وتسهيلاً لتنقل المواطنين بين الدول الأعضاء، وافق المجلس الأعلى على ما توصل إليه أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية بشأن تميم تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية في أقرب وقت.

كما اطلع المجلس الأعلى على قرار أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية بشأن توحيد بيانات جوازات السفر للدول الأعضاء، ورحب بهذه الخطوة لتسهيل إجراءات سفر المواطنين ودفع مسيرة العمل المشترك في دول المجلس، وقرر إحالة هذا الموضوع للجهات المعنية لاستكمال المتطلبات الفنية.

واطلع المجلس الأعلى على ما توصلت إليه الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى من مرثيات بشأن المعالجة الشاملة لقضايا السكان، وقرر اعتمادها وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لوضع البرامج المناسبة لتنفيذها.

وبشأن موضوع المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري، اطلع المجلس الأعلى على مرثيات الهيئة الاستشارية، وقرر إحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن.

وكلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات الجديدة التالية:

- تقييم مسيرة مجلس التعاون خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية.
- معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون.
- دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين أبناء دول مجلس التعاون.

واستعرض المجلس الأعلى المستجدات والأحداث الأمنية محلياً، وإقليمياً، ودولياً، في ظل ما يشهده العالم اليوم من أعمال إرهابية خطيرة، وتدارس تداعياتها وآثارها على أمن واستقرار دول المجلس، وبوجه خاص، وعلى المنطقة والمجتمع الدولي بشكل عام. وأعرب قادة دول المجلس عن استنكارهم وإدانتهم الشديدة للأعمال الإرهابية البشعة التي استهدفت المجمعات السكنية والتي نفذتها بعض الخلايا والعناصر الإرهابية في مدينة الرياض. وأشاد المجلس الأعلى بكفاءة وقدرة قوات الأمن في المملكة العربية السعودية، على إحباط المحاولات الإرهابية الإجرامية التي اكتشفت مؤخراً في مكة المكرمة، والتي كانت تستهدف المعتمرين وزوار بيت الله الحرام في شهر رمضان المبارك، بهدف نشر الرعب والفوضى والترويع في

مجتمعاتنا المسالمة، والتيل من استقرارها وأمنها. وأكد المجلس الأعلى مجددا وقوفه وتضامنه التام مع المملكة العربية السعودية وتأييده لكافة الإجراءات التي اتخذتها للحفاظ على أمنها واستقرارها، كما أكد على الموقف الثابت والراسخ لدول مجلس التعاون بشأن إدانة كافة الأعمال والجرائم الإرهابية بمختلف أشكالها وصورها، وأيضا كانت الأسباب التي تستر خلفها. والتي تتنافى مع كافة الشرائع الدينية والقيم الإنسانية والأخلاقية، مؤيدين في الوقت نفسه، كل تحرك وتعاون دولي لمكافحة الإرهاب وقطع مصادر تمويله.

وإزاء المحاولات المغرضة لبعض الوسائل الإعلامية، للخلط والربط بين الإرهاب والإسلام، أكد المجلس الأعلى على رفضه المطلق ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة، ودعا إلى عدم تحميل الإسلام والمسلمين مسؤولية الأعمال أو الممارسات البعيدة كل البعد عن روح الدين الإسلامي الحنيف، والدخيلة على معتقداته السامية التي تدعو إلى التعايش والتسامح والمحبة ونبذ العنف، وتحريم ترويع الآمنين والتعرض للمدنيين الأبرياء. وأكد المجلس الأعلى على ضرورة قيام وسائل الإعلام بتنفيذ هذه المحاولات، والتنسيق للتصدي لها.

وفيما يتعلق بتطورات الأوضاع في العراق، وانعكاساتها على الأوضاع الإقليمية والدولية، أكد المجلس الأعلى مجددا على ثوابت مواقفه المعروفة والمعلنة المتمثلة في تعاطفه وتضامنه التام مع الشعب العراقي الشقيق في محنته التي يعاني منها بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة، ورفض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تجزئة العراق، وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدته أراضيه والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعوة الأطراف الأخرى لاتباع النهج ذاته. كما أكد على أهمية أن يكون للأمم المتحدة دور حيوي في العراق، تمهيدا لتمكين الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي في أسرع وقت ممكن.

أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه للتوجهات الجديدة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن التعجيل في نقل الحكم والسلطة للعراقيين، ورحب بما صدر من مجلس الحكم الانتقالي في العراق حيال ما تم التوصل إليه من اتفاق مع سلطات التحالف بوضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة للعراقيين بالطريقة التي يرتضيها الشعب العراقي. ويرى المجلس الأعلى في ذلك خطوة إيجابية على الطريق الصحيح ليتولى الشعب العراقي إدارة شؤونه وتحديد مستقبله خاصة وأن البرنامج المقدم يشكل استجابة لمطالبات عربية ودولية، ويتمشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٥١١، ويتطلع المجلس إلى أن يؤدي ذلك إلى استقرار العراق الشقيق والخروج من محنته.

وعبر المجلس الأعلى عن قلقه البالغ من استمرار الأوضاع الأمنية الصعبة وما ينجم عنها من معاناة إنسانية للشعب العراقي الشقيق، وفي هذا السياق أدان المجلس وبشدة

التفجيرات الإرهابية التي استهدفت المدنيين والمؤسسات الإنسانية والدينية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق، وعبر عن خالص تعازيه لأسر وعائلات ضحايا هذه الأعمال الإرهابية وتضامنه مع دولها لمواجهة مثل هذه الجرائم.

وطالب المجلس الأعلى سلطات الاحتلال بالقيام بمسؤولياتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م المتعلقة بمسؤوليات قوات الاحتلال في صون الأمن والاستقرار في العراق، وفي الوقت ذاته أكد المجلس الأعلى على أهمية التعاون بين العراق ودول الجوار لمنع أية اختراقات لحدودها.

كما أدان المجلس الأعلى عمليات القتل الجماعي المتعمد للعراقيين والأسرى والمحتجزين الكويتيين، وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، والتي ارتكبتها النظام العراقي السابق، وما تم اكتشافه من مقابر جماعية، والتي تمثل انتهاكا صارخا وجسيما لحقوق الإنسان، والمبادئ الإسلامية والأخلاقية والقيم العربية.

وفي هذا الخصوص يرحب المجلس بالقرار الذي اتخذته مجلس الحكم الانتقالي تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم.

وعبر المجلس الأعلى عن أحر التعازي لأسر العراقيين والأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم، الذين تم التعرف على رفاتهم حتى الآن، وعن قلقه لاستمرار محنة أسر المفقودين، الذين لا يزال مصيرهم مجهولا.

كما أشاد المجلس بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ م حول ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن موضوع الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى.

ونوه المجلس بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية الفرعية الفنية المنبثقة عنها، وطالب جميع الأطراف المعنية بمواصلة عملها معا، لوضع حد للمسائل المعلقة، المتصلة بهذه القضية في أسرع وقت ممكن.

وطالب المجلس الأمم المتحدة بالتعاون مع سلطة التحالف والجهات العراقية المعنية لبذل كل الجهود اللازمة لوضع حل نهائي لإعادة الممتلكات الكويتية والأرشفة الوطني لدولة الكويت، التي استولى عليها النظام العراقي السابق أثناء غزوه واحتلاله لدولة الكويت.

وبحث المجلس الأعلى قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مستنكرا ومؤكدا على قراراته السابقة.

وبعد اطلاعه على الاتصالات والزيارات الهامة المتبادلة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، أعرب المجلس الأعلى عن تطلعه إلى أن تثمر تلك الاتصالات والزيارات عن خطوات إيجابية ملموسة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس وجمهورية إيران الإسلامية وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد المجلس الأعلى على موقفه الثابت في دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبعد تقييم شامل، حدد المجلس الأعلى تكليفه لمجلس الوزراء الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

وتابع المجلس الأعلى بقلق بالغ التدهور الخطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتحديات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، من جراء إصرار الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في انتهاكها سياسة التصعيد، واقتحام المدن والقرى الفلسطينية، وهدمها وتشريد أبنائها، واغتيال كوادرها، والتماادي في إصرارها على بناء ما تسميه “بالجدار الأمني”، بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وإجهاض خارطة الطريق، والعملية السلمية، الأمر الذي يشكل عائقاً وتحدياً لكافة الجهود العربية والدولية. وفي هذا السياق، يُطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي للضغط على الحكومة الإسرائيلية للتوقف عن أعمالها الاستفزازية وتهديدها لسوريا ولبنان.

وفي هذا الإطار تابع المجلس ما ورد في خطاب أرييل شارون حول عزم الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار أحادي الجانب لتنفيذ ما يسمى بخطة الفصل “فك الارتباط” رافضة بذلك إجراء أية مفاوضات مع الجانب الفلسطيني. وأكد المجلس استنكاره الشديد لمثل هذه التدابير التي لا تخدم الجهود العربية والدولية المبذولة لإحياء عملية السلام.

وإذ يدين المجلس الأعلى هذه الممارسات الاستفزازية والوحشية، ليؤكد، مجدداً، أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ م، بما فيها الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، ووفقاً لما نصت عليه مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية والتي أكدت عليها مبادرة السلام وخطة خارطة الطريق،

حيث أن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

وعبر المجلس الأعلى عن ترحيبه بتبني مجلس الأمن الدولي، بالإجماع، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، القرار رقم ١٥١٥، الذي قدمته روسيا الاتحادية، والقاضي بدعم تطبيق "خارطة الطريق" الهادفة إلى التوصل إلى حل للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بأمن وسلام، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الأطراف، بما في ذلك سوريا ولبنان.

وإذ يجدد المجلس الأعلى التعبير عن تقديره للجهود الدولية البناءة وما قامت بها اللجنة الرباعية الدولية، وللجهود التي بذلها فخامة الرئيس جورج بوش، ليدعو، مجدداً، كافة الأطراف والمجتمع الدولي، إلى مضاعفة الجهود، للضغط على الحكومة الإسرائيلية للكف عن ممارساتها العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وبناء ما تسميه بالجدار الأمني، والتعاون الجاد والصادق مع الحكومة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء السيد/ أحمد قريع، للبدء في تنفيذ خارطة الطريق، لدفع عملية السلام في اتجاهها الصحيح.

وجدد المجلس الأعلى مطالبته لإسرائيل والمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وشدد المجلس الأعلى على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي إطار حرص وجهود دول المجلس المتواصلة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وإدراكاً لأهمية دور الأمم المتحدة وتعزيز أهدافها، رحب المجلس الأعلى بفكرة تطوير آليات العمل في الأمم المتحدة لتمكينها من الإسهام بشكل أفضل للقيام بدورها الحيوي. وأعرب المجلس عن أمله في سرعة إنجاز هذه الدراسة.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، أثناء ترؤس سموه للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى، وما تحقّق من إنجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون إلى مجالات وآفاق أرحب وإلى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

كما عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته وشعبه

الكريم للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، التي قوبل بها إخوانه قادة دول مجلس التعاون، كما نوه القادة بما أولاه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة، وإدارة حكيمة، مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة، معبرين عن ثقتهم بأن دولة الكويت، أثناء ترؤسها لهذه الدورة، بقيادة سموه، ستسهم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة، والمضي بها نحو آفاق جديدة، في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية الراهنة، وبما يحقق طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء، في دورته الخامسة والعشرين، إن شاء الله، في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال شهر ذو القعدة من عام ١٤٢٥ هـ الموافق كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ م، وذلك تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

مدينة الكويت

الاثنين ٢٨ شوال ١٤٢٤ هـ

الموافق ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ م